

الطاهرة ولم يسمح له ضميره العادل ان يستطيع صبراً على ما تتعمه من تأليف جمعيات من صفوة الرجال وخيار الابطال ذوي العلم العالي . والمدارك السامية والشهامة الشماء الذين تغلهم ارض النيل وتظلم سماؤهم من كل جنس ومشرب . لاجل الشفقة على الحيوان الصامت قبل ان يفتتح اخوهم الارشد (الحيوان الناطق) بفسده النعمة العظمى . والمنة الكبرى .

لانه ما دام اخوهم المذكور هو في حال شقاء وتعلمه . وبؤس وفاقه . وفقر وجهالة فكيف يرجى تحسين حال الحيوان الصامت الذي لا يأكل الا من كد اخيه الارشد . ولا يشع الامن فضلات خيراته ولا يرتاح من مشاق الحراثة والاعمال الاخرى الا اذا كان اخوه الارشد تاعم الببال . متمتع ببناء العيش ورغد الحال وانضرب لكم الامثال لعلمكم تفقهوت . (مثل فلاحي) . قالت الارض للوتد ارحمني ترحمك القدرة في عرشها (حينما كان غائصاً فيها بشدة وقسوة) فأجابها قولي لمن يدق علي رأسي حتى دشها

ولهذا فاننا نحن جميعاً سائر انواع الحيوانات بارض النيل . لغرض في تأليف هذه الجمعيات التي ستكون اعمالها . ضرباً من العبث والهديان . وذلك اولاً لان رحمتها ستكون قاصرة على حيوانات مصر والاسكندرية دون حيوانات الارياف الذين هم اشقى حالا واتس معيشة . وثانياً ان هذه الرحمة ستكون خاصة بمن يقع عليه نظر رجال الجمعية واعوانهم من حيوانات الفقراء الضعاف الذين لو دفع احدكم قرشاً واحدا بصفة غرامة . لا يبعد عليه ان يخضمه من علف حيوانه الذي تسبب له في هذه الغرامة . فان لم يخضمه من علفه . خصمها من جلده . وحينئذ تكون الجمعية قد اضرت بنا اكثر مما تكون قد افادتنا

وليكي ايها لك يارئيس الحكومة على عدم ارتباطنا بهذا المشروع فسأريك من آياتي عجيباً . ثم نفر عليه نفرة صرعه على الارض وتولى عنه قاتلاً . اذهب بسلامة الله واخبر اخوانك وحكومتك بذلك . ثم ان لم تستطع ان تغيرها بلسان المقال . فاخبرها بلسان الحال . وقل للجمعية اننا اعدنا لكل

فرد من افرادها اعلاناً كهذا الاعلان حيث من العار على هؤلاء الابطال العظيم ان يتعوا باطلاً في عمل بلا فائدة ولديهم من شؤن اخواننا الراشدين ما يذهل عقول الالباء . وان كنتم تشبهون باوروبا في الشفقة على الحيوان . فلماذا لا تشبهونهم في الرفاهة وسعادة الانسان . فارحوا فارحوا اخواننا الراشدين قبل كل شيء . ثم اطلبوا منهم ان يرجعونا وان عدتم عدنا والسلام

❖ احيا الموتي ❖

جاء في الاندباندانس بلج خبير غريب ندرجه بكمال الاستمجاوب قال

بعد ايام قلائل سيجرى الحكيم جيبونس الامريكاني . بلاد نيويورك عملية لا اغرب منها ولم تعهد فيما عبر من الازمان الا وهي ترجيع الروح الى الابدان التي فارقت الحياة وعلى الاخص منها اجساد الذين قتلوا بالالة الكهربائية الجديدة التي يجري بها آلات القصاص في امريكا على الحكوم عليهم بالاعدام اما هذا المشروع فهو اشبه ما يكون بمخترع الحكيم درصونفثال والذي يستفاد من كلام الحكيم جيبونس ان الانفس التي تزهر بالكهرباء تبقى بها شائبة الروح ولا تعمد منها الا الحسية بحيث انها لا تموت موتاً نهائياً الا عند تشريح الجسد بمكبب الطب وأكد المشار اليه انه اجري تجارب بهذا الخصوص نجحت نجاحاً كلياً حتى يقال انه احيا جملة من الحيوانات بعد ان قتلهم بسيل كهربائي قوي أما الوسيلة لاجباثهم فهي حقنهم بمادة كيمياوية لم يبينها الى الآن يبعث في ابدانهم تنفساً صناعياً يعيدهم الى الحياة الدنيا وسيجري هذا الحكيم عملية عما قريب لاجباث رجل يدعى فيلصون حكم عليه بالموت وسيعدم بعد بضع ايام بطريق الكهرباء . وقد تقرر ان الحكومة تعلي سبيل هذا المسكين ان قدر الحكيم جيبونس على احياه . قالت

الاندباندانس الله يعلم ماهي رغبة هذا الحكوم عليه في نجاح هذا المشروع العجيب وهو لعمر سيعة مشروع ينظر العالم اجمع نتيجته التي ان صحت تقوي لنا الامل في احياه كل نفس ماتت بالصاعقة السجوية او بآية قتلة كهربائية . . . نقلا عن جريدة المحاكم الوضاء عن لحاضره الغراء

لقد ايننا على حضرة الفاضل السوري نشر رسالته التي اشرا اليها في العدد السالف المتعلقة بالحكمة الشرعية . ونظارة الحقايق ودعوي الزوجية . مع ورشة جنتيكت البرنس حليم باشا وكيفية علاقة هذه القضية . بالشركة التجارية القضائية . وذلك لسكي يحذف من تلك الرسالة بعض الجمل التي لا يسمع لنا مقام التأدب والاحتشام بشهرها معاً كانت تحت عهدته ووسولته . ولذا فقد اجاب ندائنا واستعاد الرسالة لتعديلها يحذف ما يغني عن نشره حوادث الزمان ومستقبل الايام (في حادث الدهر ما يغني عن الحبل)

اننا لشكر مجلس الشورى شكر اخصاً على ما أناته من الحكمة وحسن التدبير . اولاً في التعديل الذي ادخله على مشروع الحقايق القاضي بتزويل قضية هيئة النقض والارام من سبعة قضية الى خمسة مع جواز ان يكون بينهم قاضيات سبق لهما نظر الدعوى . حيث عارض الشورى في هذا الجواز وقضى بان يكون القضية الحسن من لم يبق لهم جميعاً نظر الدعوى

وثانياً في رفض مشروع ديوان نظارة الحقايق بتشكيل دوائر المساكم وتسمية قضائتها بعرفتها وعدم قبول ادبي مناقشة مع مندوبها في هذا الباب . ولا بد ان مجلس النظرار يراعي الاعتبارات التي راعتها نواب الامة ويقضي على هذا التعديل . والرفض . قضاء يكفل حقوق المتهم ويصون كرامة القضية واستقلالهم . ويرد عن حريتهم مطامع الحقايق في استرقاقهم والتصرف في افكارهم وارائهم . ثم ان رايها رية في واحد منهم مدت اليه يد الاعتداء والانتقام التي مسدت الي مجموعهم بواسطة هذه المشروعات مع برائتهم من كل ما يشين ولا يزين

وعلى كل فعلى المولى وولي النعم كل الاعتماد وعظيم الانكال . في سائر الشؤون والاحوال

نحيط الاهالي علماً بان الحكومة السنية قد قررت بناء على التماس مصلحة اليوسنة الغاء احتكار نقل النقود . يعني انه من اول يناير يسوغ لكل انسان ان

يحمل معه في قطارات السكة الحديد من النقود ما شاء بلا نهاية . بدون ان يدفع رسماً او غرامة على ما كان جارياً قبل الان وهي مأثرة جلية . كنا نحمد عليها مصلحة اليوسنة ونشتر الوية الشكر والثناء على الحكومة لو انها قررت في اوقات يوجد فيها نقود بين يدي الاهالي ثداولها او ثداولها من مكان الى مكان

وانما التمس من مصلحة اليوسنة ان كانت حريصة على مصلحة الاهالي حقيقة (وهي كذلك) ان تبلي نداءهم بتكثير عدد خطوط اليوسنة الطوافه بداخلة البلاد حيث كثرت علينا الطالبات بذلك واقربها من العلامة باشا قبه . ومن الزرقه وميت الخولي بالغريه وغيرهما

❖ اعلانات ❖

اشرف ان اعلن العموم وخصوصاً حضرات المشتركين في شرعت في طابع كتاب البحر الزاخر تأليف المرحوم محمود باشا غني السائق الاعلان عنه في معالجة بولاق الاميرية الاهلية

حسن حسني مترجم بالحرية

❖ اعلانات ❖

ختمتي القديم المنقوش عليه اسمي (حسنه) بنت عثمان) قد صار اقداده من منزلي ضمن اشياء حقيقه لا تذكر . فكل ما وجد محتوماً به يكون لاغياً ولا يعمل عليه ويعتبر التمسك به مختلساً ومزوراً . لان الجاري استعماله من مدة سنرات هو ختمتي الموجود بيدي الان المنقوش عليه (حسنه هانم) ومع هذا فانه لم يكن علينا باحد الحتمين لا كبرالات ولا عقود رهن او بيع ولا ادبي شيء يمال ذلك . ولعلومية العموم بما ذكر قد اقتضى الاعلان في ٢٥ دسمبر سنة ٩٤ (حسنه هانم بنت عثمان افندي مظهر) باراضي الخيس بمر كز بليس شرقيه

نشر بهذا العدد قسماً من تقرير مجلس الشورى على ميزانية الحكومه . وفي العدد القادم نأتي على نشر باقيه . وعلى جواب الحكومة عليه . ثم نأتي بعد ذلك في الاعداد التالية بما يدولنا من الملاحظات في قرار الشورى والجواب عليه . ذلك علاوة على ما اسلفناه من البيانات المتعلقة بالميزانية

<p>في الاعداد السالفة تحت عنوان عجائب الميزانية ومستغرباتها</p> <p>مجلس الشورى والميزانية</p> <p>هذه صورة التقرير المرفوع من مجلس شورى القوانين لثلاثة مجلس النظر عن ميزانية السنة القادمة</p> <p>انه بناء على قرار هيئة المجلس الصادر في جاسته المنعقدة يوم الاثنين في ٣ ديسمبر سنة ٩٤ الشامل لتشكيل لجنة من ١١ عضوا لفحص ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٥ وتقديم التقرير اللازم بما تراه قد اجتمعت اللجنة لهذا الغرض وواتت جلساتها وقررت ما هو آت</p> <p>اولا تقديم واجب الشكر من اعضائها لباقي حضرات اعضاء المجلس على انتدابهم اياهم للجنة ووضعهم في محل ثقته هذه المهمة العظيمة</p> <p>ثانياً بما ان هذه الميزانية تحتاج الى بحث وتدقيق وكشف عوامض مما لا يسعه الوقت المحدد لنظرها لاراز جميع ما فيها الى حيز الوجود ولذا فقد اكدت اللجنة بابداء آرائها ووجه فيها بحسب ما وصل اليها مكانها حسب ما سيأتي بيانه والله هو الموفق الى ما فيه الصالح العام</p> <p>ثالثاً رأت اللجنة ان الأمة لم تنزل على ما هي عليه من الفقر وسوء الحال والتفقر الظاهري ولو كانت متصفة بمتعض ذلك لما اضطل حالها وساء مصيرها عند ما فلجأتم سنة ٩٤ الحاضرة بتنازل الاسعار ونقص الحاصلات - وأما ما حصل من التخفيف والتأجيل فلم يأت بفائدة تبرى علة او لني من غلة - ومعظم الاسباب التي نشأ عنها ما ذكر هو وفرة الضرائب التي كان وضعها في وقت مساعد على ادائها ان اثمان الحاصلات كانت اضعاف الاضعاف بالنسبة للامان الان واستمرت الضرائب على معظم حالتها ولم يراع فيها ما كان يتسلب كل وقت بحسب - هذا ولم يظهر للجنة ان الحكومة وفّت بوعدها السابق ونظرت لهذه المسألة بما استحقته من العذلة والانتفاء لانه كان الواجب عليها بكل سرعة استعمال طريقة تؤدي لدفع المصائب المترددة على الاهالي لان مواصلة التأني من علم الى علم ومن وقت الى آخر اوجب كشف حالهم وسوء مصيرهم فلذا</p>	<p>استدامت تلك الحالة على ما هي عليه لا يكون لها نتيجة الا السير السريع في طريق لا تحمد عقباه ويكون ما لها العدم</p> <p>رابعاً ان اللجنة كانت تود الوقوف على قدم الثبات في عدم الدخول في مفردات ميزانية سنة ١٨٩٥ لو كانت الحكومة ساعدت في تنفيذ ما تراه الهيئة في العام الماضي ولكن عدم ظهور تأثير الوعيات قد اوجب اللجنة ان تتكلم في هذه المدة الوجيزة على بعض ما بدا لها على قدر الامكان وتعتزم ان الحكومة تصغي لندائها هذه المرة وتجب دعاءها بتخفيف مصاعب الاهالي ويبرهن على انها وجهت الالتفات لنداء المجلس الذي لم يخرج عن كونه مساعداً ومعيناً لها على بيان اوجه التقدم والنجاح بطريقة عامة تعود على جميع الاهالي وتطابق السنتهم جميعاً بالشكر لها اذ ان التخفيف مع التوزيع يؤدي الى نيل كل فرد نصيبه بحسب حاله</p> <p>خامساً ان الهيئة كانت قررت في العام الماضي وجوب تشكيل لجان للبحث في الحالة التي عليها مستخدمو كل مصلحة ومعرفة اللازم لها من العمال ثانياً لتقليل استعمال اللغات الاجنبية في المصالح الاميرية وفروعها لتكون تلك المصالح سائرة بلسان البلد العربي فيقتصد من ذلك مبلغ جسيم ثالثاً تخفيف مبلغ مصروفات السرية والنثرية والغير منظورة بالسكينة التي ييبتها رابعة الاقتصاد من نظارة الحرية وغيرها مما رأت ان الصرف منه اكثر من اللائق اللازم</p> <p>وكل ذلك مع باقي ما يمتنه في السنة الماضية ما هو الا بقصد الحصول على ما بلغ تخفيضها ويلاي الاهالي التي استقر سربانها وأنت بسوء النتيجة في هذا العام ومن ثم تصر اللجنة على قرار الهيئة المشار له وتبدي ما عن لها من المعوقات على ميزانية سنة ١٨٩٥ رافعة اكف الصراع الى الله بان يوفقها الى ما فيه المنفعة للبلاد واهلها</p> <p>مجلس النظر</p> <p>وجد في ميزانيته مبلغ ١٠٥ جنهيات زائداً في مربوط سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ وموزعاً هو ومبلغ ٦٢٥ جنهياً الموفر من مربوط سنة ٩٤ في وظائف ونحوها فالجنة لا توافي على هذه الزيادة البالغ قدرها ١٠٥</p>	<p>جنهيات ولا على المصاريف السرية المندرجة للمجلس ولتقرر اقتصاد المبالغين</p> <p>المالية</p> <p>زاد في مربوطها سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ ٤٩٤ جنهياً واستعملته النظارة هو ومبلغ ٢٤٧١ جنهياً قيمة وفورات من مربوط سنة ٩٤ في علاوات وتجديد وظائف وزيادة في المصاريف والجنة لاتوافق الا على استعمال مبالغ الوظائف التي خلت من العمال في تعيين عمال من نوعهم - أما ما هو مقصود استعماله في وظائف ليست من الانواع المتوفرة منها تلك المبالغ او في مصروفات اخرى فلا نقر عليه اللجنة سواء كان من اصل الربط او زائداً عنه - وبين المبالغ الموزعة وما توافق اللجنة على استعماله منها هو</p> <p>جنهيه</p> <p>٢٩٦٥ اصله</p> <p>لتنزيل قيمة الوفورات التي توافق اللجنة على استعمالها في تعيين موظفين متي كان لهم لزوم</p> <p>جنهيه</p> <p>٤٣٢ متوفر من اثنين مستخدمين درجة اولى بالسكرتارية</p> <p>٣٦٠ من رئيس قلم بالحسابات</p> <p>١٧٤ من اثنين مستخدمين بالاموال الغير مقرر ١ درجة ثالثة ١ درجة رابعة</p> <p>٩٧٢ ٦ من فراشين</p> <p>باقى</p> <p>١٩٩٣</p> <p>٨٣٠٧ قيمة مخصصات قلم القضايا</p> <p>١٠٣٠٠</p> <p>اما اضافة قلم القضايا على اللازم اقتصاده فهو للاسباب الاتية</p> <p>اولا هذا القلم يجب العاؤه واحالة القضايا التي من اختصاصه على النيابة في المحاكم لرفعها والمرافعة فيها امام جهات الاختصاص كالجاري في البلاد المتقدمة</p> <p>ثانياً مع اجراء ما ذكر يشغل رجال النيابة في القضايا المدنية والتجارية اذ قيم السكينة للمعلمين</p> <p>ثالثاً ان الاستشارة ونحوها وما يلزم من القلم لمصالح الحكومة يحال على قلم قضايا الحقاينة الذي توافق اللجنة على بقاءه</p>	<p>نظارة المعارف</p> <p>كانت ميزانية المعارف في سنة ٨٣ متدرة بمبلغ ٩٩٥٤٩ جنهياً وكان يصرف منها على ما كل ومجلس الطلبة ١٨٨٦٠ جنهياً ولتكن تحصل على مصروفات من التلامذة الخارجية والداخلية الا على ٣٩٠٦ جنهيات ولو اعتبر ان هذا المبلغ كان يحصل بتمامه من التلامذة الداخلية فما كان يكفي الا لنحو ٦٠ أو ٧٠ تليذاً مع ان المدارس الاميرية كان بها في سنة ٨٣ من التلامذة الجانية ١٨٧٨ تليذاً ٠ ومع كون ميزانية سنة ٩٤ كان مربوطها زائداً والمبلغ المقدر لاغذية ومجلس التلامذة هو نحو ما كان مقدراً في سنة ٩٣ فقد قل عدد التلامذة الجانية في هذه السنة زيادة عن ٥٠٠ تليذاً لانه كان الموجود بها من التلامذة الجانية ١٣٢٩ تليذاً وفي سنة ٨٥ قد نقص مربوط الميزانية وقدره بمبلغ ٨٤٦٨٩ جنهياً - وقد اضع ان هذا النقص نتج من اخذه من المبلغ المخصص لاغذية ومجلس التلامذة من ١٨٤٠٩ جنهيات الى ٩٤٣٩ جنهياً اي نحو النصف من ذلك - ومن الارقام التي وضعت في الجدول لسنة ٨٨٦ تبين ان كل مصيبة تلحق الميزانية يكون معظمها على رؤوس التلامذة وهذا فضلاً عما يظهر من مقررات ميزانية سنة ٩٥ من النقص في المبالغ المقدرة للتعليم الابتدائي الذي هو الاثم والزيادة في المدارس العالية وغير ذلك فانه في سنة ٨٦ حذفت مصروفات مدرستي المنصورة والاسكندرية وجعلت تلامذتهما خارجية وحذفت مدارس شبين والرفايزي ودمهور والجيزة وقلوب وطوخ ونحو نصف مصروفات مدرسة المبتديان ومن التأمل يظهر ان نظارة المعارف ابطلت وضع قيمة اغذية وملابس التلامذة على افرادها في الميزانية لاجل التعمية ويضع ان ميزانيته اخذت في الزيادة الى ان بلغت سنة (٩٢) ٩٠٨٤٩ جنهياً وفي سنة (٩٣) ٣٢٥٤٤ جنهيه وفي سنة (٩٤) ١٠٤٢٨٩ جنهياً وفي سنة (٩٥) ١٠٥٠٠٠ جنهيه ويضع ان المصروفات الجارية اداؤها من طرف التلامذة بعد ان كانت في سنة ٨٣ اقل من ٤٠٠٠ جنهيه قد بلغت في سنة (٩٤) ١٦٤٥٠ جنهيه اما تقرير</p>
---	---	---	---

المصروفات التي تودعها التلامذة في سنة ٩٥ يبلغ ٥٥٠٠ جنيه في ميزانية الإيرادات فقد علم ان المالية تجاوزت المعارف عن نحو ١٢٠٠٠ جنيه مما يتحصل من التلامذة وكانت المسالية تأخذ جميع المصروفات المذكورة بصفة إيرادات فلو اضيف هذا المبلغ على ما تقدر من مالية الحكومة لميزانية المعارف لكان مجموع ميزانيتها نحو ١١٧٠٠٠ جنيه وماذا فعلت نظارة المعارف بهذه المبالغ الطائلة التي تأخذها من عموم اهالي القطر . فالجواب عن ذلك هو ان النظارة مقابل تلك العالوات قد انقصت عدد التلامذة المجانية الذين كانوا في سنة (٨٣) ١٨٧٨ نظيذا لجملة في سنة (٩٢) ٣٨٨ وفي سنة (٩٣) ٤٢٠ وفي سنة (٩٤) ٤٥١ فكل ذلك دليل على التدهور السكاني . اما كانت النظارة في سنة ٨٣ تنفق على ١٧ مدرسة بها من التلامذة الداخلية المجانية ١٨٧٨ نظيذا مع ان ميزانيتها كانت لا تبلغ ١٠٠ الف جنيه وفي سنة ٩٤ تنفق على ٤٥١ نظيذا مع ان ميزانيتها قد زادت فوق ذلك مبلغاً هظيماً . وفي سنة ٩٥ تحذف بعض المدارس مع ما نالت من العالوة الجسيمة على الميزانية حتى بلغت ١١٧٠٠ جنيه وهذا دليل ثالث على سوء حالة التعليم وهو يوجب الاسف . ومع ذلك كله فان المبالغ المقررة بالميزانية تعطى للموظفين حتى صار بالنظارة وفروها عدد كبير يأخذ رواتب فادحة من غير نظر للاعمال اللازمة ومع تنقيص عدد المدارس نجد العالوات على مرتبات الموظفين تزداد سنة بعد سنة كأن مبالغ الزيادة ليست الا هم فن لا بأسف على حالة المعارف بعد ما ينظر ترجمة الكتاب الذي وضعه وكيل المعارف وابعه في سنة ٩٤ تحت عنوان (القول التام) وتبين له ان ميزانية المعارف قدرت في سنة ٧٨ بمبلغ ٣٥٠٤٠ جنيهاً اي ثلث المخصص الآن يتري منها عدد ٦٨٥ نظيذا مجاناً ويبري في نفس الصحيفة ان ميزانية سنة ٧٩ التالية لسنة ٧٨ زيد عليها نحو ٦٠٠٠ جنيه فبلغ فيها عدد التلامذة المجانية ١٣٩٦ نظيذا وفي سنة ٨٠ زادت الميزانية نحو ١٤٠٠٠ جنيه فبلغ التلامذة المجانيون ٢٠٠٠ نظيذا واستمر الحال في الزيادة كلما زادت الميزانية اما

السنوات الاخيرة فكان الحال بالعكس اي كلما زادت الميزانية كلما نقص عدد التلامذة . وههنا اللجنة تذكر الحكومة وتطلب منها كل ما قررته في العام الماضي بخصوص تشكيل لجنة يذا بها امر التعليم وتكون من عقلاء اهالي البلاد وان ينظم قانون ثابت لسير التعليم واجهه ويصدق عليه مجلس الشورى ويكون قانوناً اساسياً كما تطلب منها عدم اعطاء اسيء عالوة لارباب الوظائف الكبيرة . ثانياً عدم زيادة عدد الموظفين بمهمومها وفروها الحالية . ثالثاً اعاد المدراس التي ألغيت . رابعاً ارجاع المدراس التي صار تنزيل درجتها الى الاولى . خامساً وهو الامم تطلب بكل الحاح اقتلاع جذور اسباب كل ذلك الانحطاط من نظارة المعارف والمبادرة بتشكيل اللجنة المنصوص عنها بقرار الهيئة في السنة الماضية لتشرع في سن القانون المشار اليه بذلك التقرير فانه كلما تأخر الاجراء كلما ذكر كلما تدهورت الثرية وضاعت الاموال هدرًا وزادت الجهالة وساء المصير

(نظارة الداخلية) قررت الهيئة في العام الماضي . اولاً إلغاء ادارة السجون وحالة اعمالها على المديرين والمحافظين وجعل التفيش عليها من اختصاصات اقسام النيابة لمسا في ذلك من اقتصاد مخصصات الادارة وانتظام السجون وهي لا تكون شيئاً في جانب مصلحة البوليس . ثانياً إلغاء تفيش البوليس واحالته على المديرين لما يترتب على ذلك من الوفورات العمة بحيث لا يكون ما يصرف على النفر في السنة بما يتبعه من رواتب الضباط وباقي المصروفات ازيد من ٢٧ جنيهاً ومع ذلك فقد تبين ان مربوط هذه المصلحة قد زاد في سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ فلذلك قررت اللجنة توفير الزائد في مربوطه وتخفيض هذا مربوط ليكون ما يصرف باعتبار النفر ٢٧ جنيهاً في السنة بما يتبعه مما ذكر . ثالثاً قد وعدت الحكومة بالنظر في اللازم توفيره من مربوط مصلحة الرقيق وبالإطلاع على الميزانية تبين ان مربوط المصلحة على حاله وزيادة على ذلك فانه توفر مبلغ ٢٠٠ جنيه من المصروفات وتعل على مرتب مدير المصلحة وهذا لا

توافق عليه اللجنة بل ترى ان اعمال هذه المصلحة يلزم ان تعال على المحافظين والمديرين كص الماعهدة المختصة بنوع بيع الرقيق وان يقتصد منها مبلغ كلي يستعمل فيما هو أهم وهاك بيان المبالغ اللازم اقتصادها من نظارة الداخلية بما فيها مربوط قلم قضايها ٢٥٨٣ جنيه اصله جميعه مبالغ متوفرة في سنة ٩٥ عن ربط ميزانية سنة ٩٤ ووزعت على مبلغ زيد على ربط الميزانية في ابواب لاقر اللجنة على معظمها لانه لم يكن موجوداً في سنة ٩٤ تنزيل عمارات اللجنة الموافقة عليه موقتاً لحين تشكيل الجبل المتقدم ذكرها لاستعمال بدل ما كان من نوعه في سنة ٩٤ وتوفر ١٠٨ جنيه متوفر من حكيم درجته ثالثه بوليس اسكندرية و ١٢٩٦ جنيه من مفتشين درجته رابعة ١٢ بصمة الاقليم والمحافظات و ٢٠ من مصاريق الدفن بالمستشفيات و ١٤٢٤ يطرح من ٢٥٨٢ جنيه فيكون الباقي ١١٥٩ جنيه هذا مارات اللجنة توفيره من مصالح الصحة وقسم الضبط حصل فيه كما حصل في مصلحة الصحة وقد رأت اللجنة فيه نحو ما رأت في مصلحة المذكورة . مبالغ متوفرة في سنة ٩٥ عن سنة ٩٤ ووزعت مع ما زيد عليها في ابواب لا تفر اللجنة على معظمها لانها لم تكن موجودة في سنة ٩٤ وهي ٧٧٠٨ جنيه يستمد من ذلك موقتاً مبلغ ٨٦٤ جنيه المخصص لطايات متحف الميزة و ٢٥٨٨ جنيه زيادة لاربعة عمال ملكيين بوليس الاسكندرية يكون مجموع هذين البالغين ١١٢٢ جنيه فيكون الباقي من مبلغ ٧٧٠٨ جنيه هو ٦٥٧٦ زيادة مقتضى توفيرها ايضاً وهي الزائد في الربط عن ٢٧ جنيه لكل نفر في السنة بما يتبعه من مرتبات الضباط ونحوها ٣٣٦٨ اصل المقتضى توفيره ٦٥٨٦ تنزيل قيمة ما توفر اعلاه من ربط سنة ٩٤ ٢٦٧٨٢ يضم على ذلك مبلغ ٦٥٨٦ جنيه الموضع اعلاه فيكون الجميع مبلغ ٣٣٦٨

مصلحة السجون حصل فيها مثل ما حصل في المصلحتين السابقتين ورأت اللجنة فيها رايها فيها موقتاً لحين إلغاء ادارتها ١٦٥٩ متوفر في سنة ٩٥ عن ٩٤ وموزع هو وما زيد عليه ٩٠٠ تنزيل راتب اللجنة

الموافقة عليه موقتاً لتعيين ٥ مأمرين بدل من ٥ محافظين متوفرين الباقي ٧٥٩ و ٢٠٠ متوفر في سنة ٩٥ عن ٩٤ من مصروفات مصلحة الرقيق وموضوع في ميزانية ٩٥ عالوة على ماهية المدير ٣٠٠ متوفر من الدفتر خاتنه المصرية في سنة ٩٥ عن ٩٤ ومضاف منه في سنة ٩٥ - ٣٩٠ جنيه في المصاريف السائرة التي لم توافق عليها اللجنة و ٢٥٢٢ عما تراهي اللجنة استبعاده من مبالغ ٥٩٠٥ جنيه المخصص للمصاريف السرية للنظارة وقسم الضبط ومصلحة منع الرقيق ٤٢٣٤ مرتب قلم قضايها بالداخلية ٨٤٤٥ يضاف على ذلك المبالغ السابق ايضاحها وقدرها ٣٤٥٢٧ يكون الجميع مبلغ ٤٢٩٧٢ جنيه

(نظارة الحفانية) هذه النظارة قد زاد على مربوطها في سنة ٩٥ عن ٨٤ مبلغ كلي وقد وزعته هو والمبلغ المتوفر في سنة ٩٥ عن ربط سنة ٩٤ على اقسام شتى لم يكن الكثير منها موجوداً في سنة ٩٤ واللجنة لا تفر على الزائد عن مربوط ولا على استعمال الوفورات الا جزءاً منها ليستعمل بدل لانواع المتوفرة منها ان كان لازماً

وقد رأت اللجنة ان من ضمن الاقلام المستجدة بالنظارة قلم بعنوان (قلم تحقيق الجنات) وهو منقول من الداخلية الى الحفانية مع ان الداخلية قد تجدد بها قلم بهذا العنوان في سنة ٩٥ ولم يكن موجوداً في سنة ٩٤ وصار حذفه منها واللجنة لا توافق على بقاء هذا القلم في نظارة الحفانية اذ لا لزوم لوجوده اكفاه بقصاة التحقيق واعضاء النيابة بالعام

وقد تبين للجنة ايضاً انه جار تشغيل كبة ونساختين باليوميه والاجرة بالمحكمة الاهلية والمتطلبة ويصرف اليهم في السنة ما يزيد على ١٠ آلاف جنيه وقد علمت اللجنة ان تشغيل الكثير منهم جار بمقاولته على الصحيفة وهذا فضلاً عن انه يؤدي الى مصاريف زيادة فانه يجعل اولئك الجاري تشغيل غير مسئولين (البقية تأتي)

طبع بمطبعة الاهالي بحمل ادارتها
صاحب امتياز الجريدة
اسماعيل باظه